وقولك زيدا منطلقا يحتمل الإسناد الى ضمير المخاطب ويشترط في المضارع إسناده الى المخاطب لأن
الأعمال إنما تكون مع فعل المخاطب اذا استفهمته عن ظن بنفسه فلا يجوز إعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم
أو غائب فلا تقول أأقول زيدا منطلقا ولا أيقول زيد عمرا منطلقا المأمور ولو قال وإسناده للمخاطب
وسوى به الشيراحي لئلا كان أبين للتسوية ويشترط في زمن المضارع كونه حالا قاله الناظم في
شرح التسهيل ورد بقوله وهو عمر بن أبي ربيعة. أما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول
الدار تجمعنا. أنشد سيبويه بنصب الدار على أنها مفعول أول وتجمعنا مفعول ثان قال أبو
حيان وفيه رد على من اشترط الحال لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال أن الدار تجمعه وإنما
بل استفهم عن وقوع ظنه لا عن ظنه في الحال انتهى وهذا مبني على أن متى ظرف لتقول والحق
أن متى ظرف لتجمعنا لا لتقول وفيه نظر لأن تقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا
لعدم اعتماده على استفهام الأعلى قول من لم يشترط إلا اعتماده عليه ويشترط كونه مضارعا
للمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية وليس التفريع عليه ويشترط في المضارع
المسند الى ضمير المخاطب كونه واقعا بعد استفهام بحرف أو باسم سمع الكسائي من العرب
أتقول للعميان عقلا فعقلا مفعول أول وللعميان مفعول ثان على التقديم والتأخير وقال عمرو بن
معدي كرب المذحجي علام تقول الرمح يثقل عاتقي. اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت.
فعلى م جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية وإنما حذفت ألفها لدخول الجار عليها والرمح
بالنصب مفعول أول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني وأطعن بضم العين يقال
طعن يطعن بالضم اذا كان بالرمح ونحوه وطعن يطعن بالفتح اذا كان في النسب وإذا في
الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم أطعن
أنا لم أطعن وإذا كرت الخيل كرت قال سيبويه والأخفش من البصريين ويشترط في الاستفهام
والمضارع عند جمهور العرب كونهما متصلين من غير حاجز بينهما فلو قلت أأنت تقول زيد
منطلق بالحكاية واجبة ونحوها قال أبو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين
فأجازوا النصب ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجه قولهم بأن الاستفهام يطلب الفعل
فأنت فاعل بفعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بأن الحكم إنما هو
للمذكور وأما الضمير فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه بهذا
الظاهر ولم ينطق الاستفهام نقله الموضح في حواشي التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلت
وعلى هذا فيشكل قوله هنا فإن فرقت بالضمير وهو أنت ما عدا المجرور والنصب للبصريين
بزيادة المجرور جاز اتفاقا فليتأمل واغتفر الجميع الفصل بين الاستفهام والفعل بظرف
زماني أو مكاني أو مجرور أو معمول القول مفعولا كان أو حالا أو غيرهما والى ذلك
أشار الناظم بقوله. وكتظن اجعل تقول إن ولي. مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف أو كظرف أو عمل. وإن ببعض ذي فصلت يحتمل. فالفصل بالظرف الزماني كقوله
أبعد بعد تقول الدار جامعة. شملي بهم أم تقول البعد محتوما. فالهمزة للاستفهام
وبعد ظرف زمان وبعد مضاف اليه وبينهما جار ومجرور والدار مفعول
أول لتقول وجامعة مفعوله الثاني وشملي معمول جامعة والبعد مفعول أول لتقول الثاني
ومحتوما مفعوله الآخر وأم عاطفة تقول على تقول الأول وأم منهما معمول من الاستفهام بالظرف
والثاني متصل بالاستفهام بأم والفصل بالظرف المكاني كقولك أعندك تقول زيدا

جالسا

جالسا والفصل بالمجرور كقولك أفي الدار تقول زيدا مقيما والفصل بالمفعول نحو
قوله وهو الكميت بن زيد الأسدي. أجهالا تقول بني لؤي. لعمر أبيك أم متجاهلينا.
ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والأصل أتقول بني لؤي جهالا وبني
لؤي مفعوله الأول والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذي يظهر
الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى أتظن بني لؤي جهالا أم متجاهلين
الجهل حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم
والفصل بالحال كقولك أمسرعا تقول زيدا منطلقا لأن المعمول المتقدم في نية
التأخير قال السهيلي ويشترط أيضا في المضارع أن لا يتعدى باللام نحو أتقول لزيد
عمرو منطلق برفعهما قال لأنه اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يحك الا قولا
مسموعا لأن الظن من أفعال القلب وذكر أنه يرد عليه أصول النحاة مع استقراء كلام
العرب نقله عنه المرادي بتعليله في شرح التسهيل وأقره وتجوز الحكاية مع
استيفاء الشروط كما في نحو أم تقولون إن إبراهيم الآية بالتاء المثناة فوق وكسر إن في
قراءة الحكاية للأخوين وابن عامر وحفص وروي علام تقول الرمح بالرفع على
الحكاية واذا أعمل القول عمل الظن فهل يجري مجراه في العمل خاصة أم في العمل والمعنى معا
مذهب الجمهور أنه لا يعمل عمل الظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية
وغيرها وزعم بعضهم أنه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله
قالت وكنت رجلا فطينا. هذا لعمر الله إسرائينا. فليس المعنى على ظننت لأن هذه
المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا إسرائين لأنها تعتقد في الضباب أنها
من مسخ بني إسرائيل والى هذا ذهب الأعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط
قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ وإسرائين خبر على تقدير
مضاف أي مسخ إسرائين فحذف المضاف الذي هو مسخ وبقي المضاف اليه على جره لأنه غير
منصرف للعلمية والعجمة لأنه لغة في إسرائيل واذا أجري القول مجرى الظن فهل
يجوز فيه ما جاز في الظن من الإلغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد قال
في النكت نعم وبحث الشاطبي المنع ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين
فمن قال إنه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع
فليتأمل فيهما ولم أر نصا. هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة بالنصب
بدلا من مفاعيل ولم يقل ثلاثة مفاعيل بالإضافة لأن إضافة العدد للصفة قليلة أو ضرورة
قاله أبو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لأن
مفعولا اسم للعدد وهو غير عاقل قاله الموضح في الحواشي وهي أعلم وأرى اللذان
كان أصلهما قبل دخول همزة النقل عليهما علم ورأى المتعديين لاثنين وإنما اقتصر
عليهما وفاقا للسماع وأما بقية أخواتهما وهي ظننت وأخواتها فمنع من نقلها بالهمزة
كثير من البصريين وقصروا ذلك على السماع ومنعوا أن يقال أظننت زيدا عمرا قائما لأنه
لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه ابتداء لغة وأجازه قوم منهم طردا للباب قاله
أبو البقاء في شرح لمع ابن جني وما ضمن معناهما من نبأ بتشديد الموحدة وأخبر
وحدث بتشديد الدال نحو كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم فيروى بضم

Copyright King Saud University